مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية
ONLINE ISSN : 2572-5386 ... PRINT ISSN : 2226-1419
website : www.muthjaes.net
المجلات الاكاديمية العراقية

دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003 – 2018)

محمد حسن عودة [a] * ، حسين علي احمد [b] ، علي طالب شهاب [C]
جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام :2021/4/3
تاريخ التعديل :2021/4/18
قبول النشر :2021/4/18
متوفر على الأنترنيت:2021/8/29

الكلمات المفتاحية :
التجارة الخارجية
نظرية دورة حياة المنتج
نظرية أقتصاديات الحجم
نظرية تشابه الاذواق
ميزان المدفوعات

الملخص

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي ، كونه بياناً اساسياً ومنسقاً تندرج فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي ، وهو ذو جانبي لتلك المعاملات (القيود الدائنة والقيود المدينة) ، ويحتل ميزان المدفوعات اهمية بالغة على مستوى الاقتصاد المحلي لأي بلد ، إذ يعكس محتوى هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الانتاج دولياً . حيث ان الصادرات مورد للنقد الاجنبي والذي تنحصر مهمته في تمويل المستوردات والمدفوعات الخارجية الاخرى للحكومة والقطاع الخاص.

ارتبطت الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي والمجتمع بسعر النفط ، لذلك نجد العراق بين فترة واخرى امام عجز كبير في موازنته وميزان مدفوعاته وتدني احتياطياته وعدم الإلتزام بسداد التزاماته ، وهذا يجعله بين الحين والاخر في أزمة اقتصادية ومالية.

The Study and analysis of the Iraqi balance of payment: 2003-2018

Muhammed Hassan Awda [*a] , Hussien Ali Ahmed [b] , Ali Talib Shihab [C]
Albasrah University / College of Administration and Economics.

Abstract

The balance of payment is considered as a window for the national economy toward the international economy. It is an essential statement of all economic transactions between the economy and other countries. It includes both debt and indebted articles. However, the balance of payment occupies a major importance on the domestic level for any country, where it reflects the production structure, and economic power and its competitiveness capacity. Moreover, it shows the extent of the economy interaction with the global progress of production power, in which the exports are source of foreign currencies that in turns used to meet the country imports and other foreign payments for the government and private sector.

Besides, the public budget, balance of payment and society economic activities were linked with the oil price. Therefore, the Iraqi economy is under a big deficit of its public budget and balance of payment. This led to reduce the currency reserves and mitigate the ability of the economy to manage it commitments, this has drove the economy to an economic and financial crisis from time to another.

Key words: foreign trade, product life cycle theory , economies of scale , taste similarity theory , balance of payments.

المقدمة

تعد التجارة الخارجية مؤشراً جوهرياً للقدرة الانتاجية التنافسية ومعياراً لتطور البلدان وتوازنها، والتي من خلالها تطل على العالم الخارجي فيتم التفاعل بين محيطين او اكثر سواء كان إقليمياً ام دولياً ، ويرتبط هذا المؤشر بالإمكانات الانتاجية المتاحة وقدرة البلد على التصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيده من المعاملات ، وما لذلك من اثار على الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات.

* Corresponding author : E-mail addresses :.

2021 AL – Muthanna University . DOI:10.52113/6/2021-11/201 -215.

ان غالبية البلدان تركز على دراسة وتحليل التجارة الخارجية من اجل معرفة مدى مساهمة الاقتصاد المحلي في النشاط الدولي والوقوف على حجم الثقل الذي تسهم فيه صادراتها وارداتها مع البلدان الاخرى .

يتميز الاقتصاد العراقي بمحدودية النوع في نمطه الانتاجي (المعروض السلعي) ، في حين يتصف طلبه بالتنوع مما يستلزم دراسة وتحليل كلً من التجارة الخارجية ومكونات ميزان المدفوعات.

من خلال الدراسة الممعنة لميزان المدفوعات العراقي نجد هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري ، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من مجمل الصادرات وتراوح باقي الصادرات بين 1% و 2% من مجموع الصادرات مما يعني غياباً شبه كامل لهذا النشاط ، وبالمقابل تركز الاستيرادات على السلع الاستهلاكية وغياب السلع الانتاجية ومستلزمات الانتاج وهذا يؤشر غياب الاستثمار المحلي والاجنبي .

ان الحقيقة المؤلمة لميزان المدفوعات العراقي هي اعتماده كلياً على الايرادات النفطية ، وان النمو الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي يمثل نمواً في الايرادات النفطية مما يجعل الاقتصاد العراقي دالة لسوق النفط ، وهذا يبدو واضحاً للعيان عند أي انخفاض لاسعار النفط العالمية . حيث انه كلما انخفضت اسعار النفط العالمية نجد ان الاقتصاد العراقي يدخل في نفق الازمة المالية.

مشكلة البحث

على الرغم من الاهمية التي يكتسبها الميزان التجاري وميزان المدفوعات كقوة دافعة للتنمية والرفاهية الاقتصادية . الا ان الميزان لم يسجل اية صادرات تذكر بعد عام 2003 ، وما يذكر من صادرات تنحسر بالنفط وبعض الاشياء الطفيفة التي قد لا تذكر ، مما ادى ذلك الى اختلالات هيكلية في ميزان المدفوعات والتي كانت بسبب انخفاض مشاركة القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي لذلك اضطر العراق على الاعتماد على الاسواق العالمية .

أهداف البحث

يهدف البحث الى تحليل مكونات ميزان المدفوعات العراقي ، وكذلك معرفة الدور الذي تؤديه كلٌ من الصادرات النفطية وغير النفطية في تحديد وضع ميزان المدفوعات العراقي

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث من خلال تفعيل السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية للوصول الى الهدف النهائي وهو تنويع الناتج المحلي الاجمالي وتحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم التوازن الاقتصادي والمحاسبي لميزان المدفوعات.

فروض البحث

هل نجحت سياسات الدولة العراقية من تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاعتماد على القطاعات السلعية في تحسين وضعية الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات والذي يعد مؤشراً للتنمية والكفاءة الاقتصادية.

منهجية البحث

اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي عن طريق جمع البيانات وتحليلها للتعرف على طبيعة وتطور ميزان المدفوعات .

الحدود المكانية والزمانية

يغطي البحث الحدود الزمانية (2003 – 2018) ويعتقد الباحث بأهميتها بالنسبة للعراق ، اذ تعد بداية التغير السياسي والاقتصادي في العراق ونهايتها اخر سنة تم الحصول على البيانات المنشورة ، وتشمل الدراسة دولة العراق فقط.

هيكلية البحث

جاء البحث ضمن أربعة محاور أساسيه وهي كالاتي :

المحور الاول : الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية وأهميتها ونتائجها.

المحور الثاني : نظريات التجارة الخارجية.

المحور الثالث : طبيعة ميزان المدفوعات العراقي.

المحور الرابع : تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003 – 2018).

الاطار النظري

✓ **التجارة الخارجية**

اولاً : مفهوم التجارة الخارجية

ينصرف مفهوم التجارة الخارجية الى عملية تبادل لرأس المال والسلع والخدمات عبر الحدود الدولية أو المقاطعات الاقليمية على وفق اتفاقيات وشروط مسبقه بين البلدان المستفيدة (joseph,walsh,2005:424) . وايضاً هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى وتشمل عملية تبادل السلع المادية وغير المادية أي الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة (الصوص، 2008: 9).

أي يمكن القول إن التجارة الخارجية تحدث بين وحدتين اقتصاديتين أو أكثر بسبب المزايا النسبية لكل منهما ، اذ تؤدي تلك المزايا الى حدوث اختلاف نسبي في الاسعار يعكس الفرق في تكاليف الانتاج داخل كلا الوحدتين إذ يشكل هذا الاختلاف

النسبي في الاسعار حافزاً للتجارة بين تلك الوحدتين . وعليه يمكن القول إن التجارة الخارجية هي عملية تبادل تجاري تتم بين الدولة والعالم الخارجي (مطر واخرون ، 2001 : 13).

وهذا يقودنا الى معرفة مفهوم الصادرات والاستيرادات ، إذ يمكن تعريف الصادرات بأنها السلع والخدمات المنتجة في بلد ما والتي تشترى من قبل المستهلكين في بلد آخر أو هي عملية انتاج سلع وخدمات في بلد ما يتم بيعها في أسواق بلد آخر(kimberely Amadeo ,2010).

في حين ينصرف مفهوم الاستيرادات على انها عملية شراء السلع أو الحصول عليها من بلد آخر ، أو هي عملية نقل السلع والخدمات من بلد الى بلد آخر (Merriam-webster,2004).

وبعد التطرق الى مفهوم الصادرات والاستيرادات لابد من بيان مفهوم ميزان المدفوعات والذي هو عبارة عن بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين مواطنين وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية . وهو ذو جانبين لتلك المعاملات ، كما انه أسلوب لتنظيم الاستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة ، عادة ما تكون سنة (M.chocholiades,1978:38-48).

واخيراً يمكن القول إن ميزان المدفوعات هو الفرق بين الدخل الناتج من الصادرات وتكاليف الاستيرادات من الخارج .

ثانياً : أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور مهم في حياة الامم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ، وذلك من خلال تنظيم الموارد الاقتصادية ، إذ تعد التجارة الخارجية مؤشراً على القدرة الانتاجية والتنافسية في السوق الخارجي وذلك من خلال القدرة التصديرية والاستيرادية وأثرها في رصيد الدولة من العملات الاجنبية وفي الميزان التجاري ، فضلاً عن انها تعطي فرصة لتحقيق المكاسب أي الحصول على سلع وخدمات بتكلفة أقل مما لو تم انتاجها محلياً ، كما انها تحقق التوازن في السوق الداخلية نتيجة التوازن بين كميات العرض والطلب(عبد العزيز ، 2013 : 171). وايضاً تؤدي التجارة الخارجية الى تقسيم العمل والتخصص على مستوى دول العالم وكذلك تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ، إذ تستطيع هذه الدول عن طريق التجارة الخارجية الحصول على ما تحتاجه من تكنولوجيا ومواد مصنعة ونصف مصنعة وخبرات فنية لتحقيق برامجها الانمائية وعليه يمكن القول إن التجارة الخارجية تعمل على خلق فرص عمل جديدة وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وتحقيق معدلات نمو مطردة ، وتساعد على توفير خيارات افضل للمستهلكين وذلك من خلال جعل المنتجات الجديدة متاحة لكل دول العالم . والشيء المهم هو ان التجارة الخارجية تساعد على اقامة وترصين العلاقات الودية وعلاقات الصداقة بين الدول وهي احدى وسائل قوة الدولة وعظمتها (بريهي وكشيش ، 2017 :321).

ثالثاً : أسباب قيام التجارة

1- الندرة النسبية لعناصر الانتاج جعلها غير قادرة على تغطية الاحتياجات الانتاجية والاستهلاكية بسبب نمو السكان المتزايد ، لذلك تم اللجوء الى التجارة الخارجية لسد النقص في الاحتياجات ، أي يمكن القول عدم استطاعة أي دولة مهما بلغ تطورها تحقيق الاكتفاء الذاتي بسبب عدم توافر الموارد الاقتصادية بالقدر الكافي لكونها تمتاز بالندرة النسبية مقابل تعدد حاجات الانسان (البياتي والشمري ، 2009 :42).

2- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدم في الانتاج من بلد الى آخر ، وينتج عن هذا الاختلاف تفاوتٌ في امثلية استخدام الموارد الاقتصادية ، ففي ارتفاع مستوى التكنولوجيا تتصف الانتاجية بالكفاءة العالية وعلى العكس في حالة انخفاض مستوى التكنولوجيا يخضع الانتاج لانخفاض الكفاءة الانتاجية ، وعليه يمكن القول ان ارتفاع الكفاءة الانتاجية الذي نتج عن ارتفاع مستوى التكنولوجيا سوف تزيد من قدرة الانتاج المحلي من منافسة سلع الدول الاخرى والذي يتم عن طريق التجارة الخارجية (نور ، 2017 :13) .

3- تحقيق المنافع من عملية التبادل التجاري اذ تقوم الدولة بتصدير الفائض من السلع والخدمات التي تتمتع في انتاجها وتصديرها بميزة نسبية وتنافسية ، وتستورد السلع ذات الندرة النسبية وبأسعار اقل نسبياً من تكلفة انتاجها محليا ، وعليه فان ندرة أو وفرة عناصر الانتاج بين الدول هي التي تقودها الى عملية التبادل التجاري ، أي تسهم في تحقيق التوازن في السوق الداخلية للدول وذلك نتيجة التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من السلع والخدمات(كامل علاوي واخرون ، 2018 : 259 – 262) .

4- ان اختلاف الميول والأذواق ، الناجم عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات الانتاجية المتميزة ، حيث ان المستهلكين في كل بلد يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات عالية الجودة ، لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها ، وتزداد أهمية هذا العامل مع تزايد متوسط دخل الفرد في البلد أي انها تسهم في زيادة رفاهية الافراد والارتقاء بالأذواق وإشباع حاجات الافراد من السلع والخدمات (داود واخرون ، 2002 : 3) .

وخلاصة القول ان التجارة الخارجية تعد منفذاً لتصريف فائض الانتاج والحصول على العملة الصعبة كما تعد مركز قوة لأي بلد وخاصة الصادرات منها وكذلك تستطيع أي دولة الحصول على المزيد من السلع والخدمات باقل تكلفة ممكنة ، إستناداً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل (عبد العظيم ، 2000 : 24) .

رابعاً : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية ويمكن اجمالها بما يلي (خضير وعبد الله،2018: 333- 334):

1- **سهوله المواصلات وتكاليف النقل** : فالدولة التي تحظى بتكاليف رخيصة ومواصلات جيدة بينها وبين الدول الاخرى يزداد حجم تجارتها على العكس من باقي الدول التي لا تحظى بهذه الخاصية .

2- **انعدام العوائق الاصطناعية بين** الدول : فنظام الحصص والرسوم الجمركية وما الى ذلك من الانظمة التي تتبعها الدول المتخلفة من الواردات تعرقل التجارة الخارجية وتقل من كميتها.

3- **التفوق النسبي في معظم فروع الانتاج وارتفاع الكفاءة الانتاجية لها** : فكلما كانت الدولة تتمتع بالتفوق النسبي وكفاءة عالية لبعض الصناعات فان هذا يؤدي بدوره الى دعم اتجاه الدول الى التخصص ومن ثم الى توسعها في هذه الصناعة وزيادة صادراتها.

4- **التجارة الدولية غير المنظمة** : النظريات اهملت التجارة غير المشروعة أو التهريب إذ تمثل هذه في الوقت الحاضر نشاطاً مهماً لذا لابد من اخذها بعين الاعتبار .

5- **اختلاف الاذواق والآراء حول السلع** : في بعض الاحيان توجد نوعيات كثيرة من السلع نفسها مثل (أنواع السيارات والمشروبات الغازية...الخ) وفي كثير من الاحيان تصدر الدول بعض النوعيات وتستورد في الوقت نفسه نوعيات اخرى مما يخلق ما يسمى بظاهرة التجارة البينية للسلعة نفسها.

6- **تأثير الدخل** : نظريات التجارة الخارجية تعطي دوراً فعالاً ومكانه مهمة لجانب الطلب وخاصة نظرية ليندر التي تعد من أهمها وأشهرها ، وتستند الى افتراضين أولهما احتمال تصدير الدولة لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة والثاني هو أن مجموعة السلع الموجودة في الاسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

7- **الشركات متعددة الجنسيات** : تمثل التجارة بين هذه الشركات وبين فروعها جزءاً كبيراً ومتزايداً من الحجم الكلي للتجارة ، ونظراً لأهميتها الإضافية في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول فان عملية انتاج السلع لم تعد تتم في دولة واحده وإنما تتم من خلال انتاج الأجزاء بواسطة الشركات ذات الميزة النسبية أو ذات حقوق ملكية للتكنولوجيا المطلوبة لإنتاج هذا الجزء في دول مختلفة (سلعة عالمية) ، فالشركات متعددة الجنسية تسهم بشكل كبير في نمو التجارة الخارجية خصوصاً بين الدول التي توجد لديها فروع مهمة .

خامساً : النتائج المرجوة من قيام التجارة الخارجية

يمكن اجمال النتائج المرجوة من قيام التجارة الخارجية بالنقاط التالية (الكليدار وناصر ، 2014 : 28) :

1- **لأغراض الانتاج** : دور التجارة الخارجية في تزايد الاستيرادات الضرورية من مستلزمات التنمية.

2- **لأغراض التراكم** : دور التجارة الخارجية في تكوين راس المال لتمويل التنمية .

3- **لأغراض التنمية** : دور التجارة الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية للاقتصاد بما يحقق التنمية.

4- **لأغراض الرفاهية** : دور التجارة الخارجية في زيادة الرفاه الاقتصادي نتيجة حصول الفرد على اكبر اشباع لحاجته عن طريق استهلاك السلع المستوردة التي تسد حاجة الطلب المحلي المتزايد ، كذلك الحصول عليها بسعر اقل مما ينتج محلياً .

✓ **نظريات التجارة الخارجية**

1- نظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث (1723-1790)

الذي يعد مؤسس المدرسة الكلاسيكية التي سادت الفكر الاقتصادي الاوربي عقب انهيار النظام التجاري ، يرى سميث ان ثروة الامم تقاس بما تنتج من سلع لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة وهذه تتوقف بدورها على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية ، وعلى توزيع قوة العمل بين الانشطة المنتجة وغير المنتجة من ناحية اخرى ، وحسب سميث فأن اختلاف التكاليف المطلقة هو أساس قيام التبادل الدولي (الشمري والعزاوي ، 2019 : 221).

2- نظرية التكلفة النسبية 1817 (ريكاردو)

طبقاً لهذه النظرية ستتخصص كل دولة في انتاج السلع التي يمكن انتاجها بنفقات ارخص نسبياً، أي السلع ذات الميزة النسبية فيها ، وستقوم باستيراد السلع التي تتمتع دول اخرى بميزة نسبية فيها.

أي ان الاختلاف بين الدولتين في النفقة النسبية هو الذي ادى الى التبادل ، فالشرط الضروري لقيام تبادل تجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها هو ان تختلف النفقات النسبية لانتاج هذه السلع من دولة الى اخرى ، وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة ان تتخصص في انتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية اقل ، أي تتميز بميزة نسبية اكبر ، وذلك بالمقارنة بالدول الاخرى ، وان أهم ما تركته هذه النظرية دفاعها عن التخصص الدولي وحرية التجارة ، اذ انها نجحت في بيان أهمية الواردات بعد ان انكرها التجاريون (دبي ، 2009 : 16).

3- نظرية القيم الدولية (1806-1873)

قام ميل بتطوير نظرية التكلفة النسبية من خلال تثبيت التكلفة لكل من السلعتين وافترض بدلاً من ذلك ان الذي يتغير هو حجم الانتاج من السلعتين وبذلك فقد حرر ميل نظرية ريكاردو من افتراض ان العمل هو أساس القيمة كما عالج ميل مسألة تحديد معدل التبادل الدولي من خلال استخدام منحنيات الطلب المتبادل ، وبين ميل الى ان رغبة كل بلد في عرض صادراته من السلع

يعتمد على مقدار استيراداتهُ ، بمعنى ان الصادرات تتغير على وفق معدلات التبادل التجاري السائدة بين البلدان المشاركة في التجارة ، وادخل ميل جانب الطلب على التحليل بهدف تحديد معدلات التبادل بين هذه البلدان وبناءً على ذلك يتم تحديد مفهوم التوازن بين البلدان المشاركة فعلياً في التجارة ، بأنه الوضع الذي تكون فيه صادرات البلد مساوية لاستيرادات ذلك البلد الاخر المشارك معه في التجارة وان الانحراف لمعدل التبادل الدولي عن التبادل الداخلي سيزيد من مكاسب ذلك البلد في التجارة الخارجية (نور ، 2017 : 18).

4- النظرية الحديثة في التجارة لـ Heckscer- ohiu 1919

ان الحصول على مكاسب متبادلة من التجارة الخارجية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد الى اخر ، وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في انتاج السلعة التي يتميز فيها نسبياً .

ويمكن القول ان الفكرة الاساسية لهذه النظرية تتمثل بالأتي :

ان اختلاف التكاليف النسبية مرجعه الاختلاف النسبي بين معطيات البلدان من عوامل الانتاج ، فالبلد غالباً يكون له ميزة نسبية في السلع التي يتطلب انتاجها عوامل الانتاج الاكثر وفرة نسبية في البلد ، وعلى العكس يكون للبلد غالباً تخلف نسبي في السلع التي يتطلب انتاجها عامل الانتاج الاكثر ندرة نسبية في البلد .

أي ان الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج بين البلدان هي التي تؤدي الى قيام التجارة الخارجية بينهم ، حيث ان صادرات كل بلد ستكون من السلع التي تتفوق في انتاجها على غيرها من البلدان ، وذلك لان تكلفة انتاجها ، ومن ثم أسعارها تكون منخفضة نسبياً عن الاسعار السائدة في البلدان الاخرى ، اما استيراداتها فستكون من السلع التي يحتاج انتاجها الى عوامل انتاج غير موجودة محلياً ، أو تعاني فيها البلدان من عجز نسبي في وفرتها ، ومن ثم فان السبب الاساسي لقيام التبادل الدولي بين بلدين هو امكانية الحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل من تكلفة انتاجها محلياً(جويد ، 2013 : 177).

5- نظرية دورة حياة المنتج 1966لـ ريمونر فارتون R Vernon

من خلال تفسيره لدورة حياة منتج جديد في الولايات المتحدة الى ان يستقر على صورة معيارية في ارجاء العالم ، على وفق هذه النظرية ، يمر انتاج منتج معين في ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى :مرحلة البدء بانتاج منتج جديد ، ويتركز الانتاج هنا محلياً (في الولايات المتحدة الامريكية). ويترافق ذلك بادخال تعديلات على المنتج ليتوافق مع اذواق المستهلكين ، دون السعي للتصدير خارجياً .

المرحلة الثانية : هي مرحلة النضوج ، حيث تبدأ باستقرار مواصفات المنتج ، ويبدأ الانتاج على نطاق اوسع بما في ذلك التصدير لدول اخرى مرتفعة الدخل (وقد يعمد المنتجون الى نقل جزء من انتاجهم خارجياً للاستفادة من انخفاض الاجور او انخفاض تكاليف الانتاج الاخرى ، او القرب من السوق او المواد الاولية) ، بمعنى ان هذه النظرية تسمح بانتقال عناصر الانتاج عبر الحدود .

المرحلة الثالثة : الوصول الى المنتج المعياري وتعود المستهلكين على المنتج وانتشار أساليب انتاج المنتج من خلال اتفاقيات التراخيص ، والمشروعات المشتركة ، والتجسس الصناعي .

وبناءً على ذلك فانها تعد خطوة متقدمة على نظرية هكشير- اوهلين ، من حيث اخذها بنظر الاعتبار وفورات الحجم ، وحركة الاستثمار الدولي ، وديناميكية المزايا النسبية ، ومن ثم فانه يمكن عدها صيغة ديناميكية لنظرية المزايا النسبية (الكويت ، متاح على شبكة الانترنت wwwarab- api.org).

6- نظرية الفجوة التكنولوجية 1961

تعتمد نظرية الفجوة التكنولوجية في تفسيرها لهيكل التجارة الخارجية بين الدول ، على امكانية حيازة احدى الدول على طرائق فنية متقدمة للانتاج تمكنها من انتاج سلع جديدة او منتجات ذات جودة افضل او منتجات بنفقات اقل ، الامر الذي يؤهل الدول الى اكتساب مزايا نسبية مستقلة عن غيرها من الدول وتؤدي بذلك الى قيام التجارة الخارجية من خلال(ديب ، 2003 : 53):

أ- زيادة الكفاءة النسبية لاحدى الدول في انتاج السلع التي تنتج في جميع الدول اطراف التبادل الدولي ، وبالتالي اكتساب هذه الدولة لميزة نسبية دون غيرها من الدول.

ب- دخول احدى الدول بمنتجات جديدة ذات مستويات تكنولوجية متقدمة الى الاسواق الدولية في الوقت الذي لا تستطيع الدول الاخرى انتاجها داخلياً بسبب الضعف التكنولوجي .

وقد اطلق الاقتصادي بوسز اسم تجارة الفجوة التكنولوجية على النموذج الذي اسسه ، نموذج الفجوة التكنولوجية يمكن تحديدها بيانياً بالتالي:

الشكل (1) نموذج الفجوة التكنولوجية

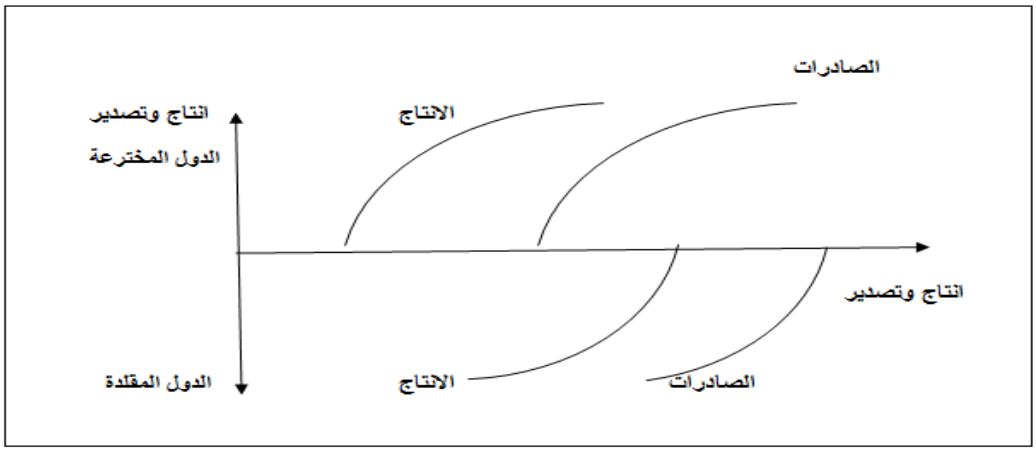

المصدر : سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، الكتاب الاول ، الدار المصرية اللبنانية ، مصر ، 2005 ، ص240 .

7- نظرية تشابه الاذواق

قام بهذه الدراسة الاقتصادي ليندر عام 1961 ، ولقد فرق ليندر في تفسيره للتبادل الدولي بين تجارة السلع المصنعة وتجارة المنتجات الاولية.

بالنسبة للمنتجات الاولية يرى ليندر ان تبادلها يتم على وفق الميزة النسبية ، أي ان تفسير ليندر لتجارة المنتجات الاولية يتوافق مع تفسير هكشير واولين واختلاف نسب عناصر الانتاج .

اما فيما يخص المنتجات الصناعية فترجح حسب ليندر الى أهمية الطلب المحلي للسلع المصدرة فهو يرى ان السوق الخارجي ما هو الا امتداد للسوق المحلي ، إذ يقول كثافة التجارة الخارجية لمنتوج ما تأتي من طلبه القوي ومن ثم انتاجه في السوق المحلية.

ففي المنتجات الصناعية كل دولة ستقوم بتصدير المنتجات التي يتوافر لديها سوق محلية كبيرة داخل الدولة نفسها والسبب في ذلك يعود الى ان الانتاج لاغراض تغطية السوق المحلية ينبغي ان يكون متسعاً بحيث يمكن للشركات الوصول الى اقتصادات الحجم ومن ثم الى تخفيض التكاليف الى الحد الذي يجعلها تخترق الاسواق الدولية وهذا يعني ان التجارة تنشأ بين دول تتماثل في دخولها وهيكل اسواقها ، هذا ما يفسر ان نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم فيما بين الدول المتقدمة (علي ، 2013- 2014 : 24).

8- نظرية اقتصاديات الحجم

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويراً وتعديلاً اخر لنظرية هكشر- اولين لنسب عناصر الانتاج بادخالها وفورات الانتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسة للمزايا النسبية المكتسبة فهذه النظرية تعد توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم انتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الانتاج، وبتعبير متكافيء تنشأ وفورات الانتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الانتاج مع توسع العمليات الانتاجية، وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية تامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات نصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير) في جانب آخر.

عنصراً أساسياً من عناصر هذه النظرية، فالدول الصناعية صغيرة الحجم تتجه الى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة او الوسيطة لعدم قدرتها على التأثير في اذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى ، وعلى العكس من سذلك تحصل الدول الصناعية كبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في انتاج السلع تامة الصنع او السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير في اذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الاخرى ومن هنا يمكن القول ان نظرية اقتصاديات الحجم تسعى الى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ، مثل الولايات المتحدة الامريكية ، المانيا الاتحادية ، فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا ، وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا وهولندا(حاتم، 2005 : 214).

9- نظرية التفوق التكنولوجي Paul Krugman 1979

طرح Paul Krugman نموذجاً خاصاً بتطوير نظريات (التفوق التكنولوجي 1979) اذ يفترض في هذا النموذج ان العالم يتكون من دول الشمال التي تضم الدول الصناعية مصدر الاختراعات وانتاج السلع الجديدة وقسم جنوبي يتكون من الدول النامية التي تقوم صناعتها على عمليات التقليد ، كما انه يعد ان

العمل هو عنصر الانتاج الوحيد ويرى ان السبب الأساسي الذي يجعل الدول الصناعية تعرض السلع الجديدة هو توافر اليد العاملة الماهرة ، فضلاً عن توافر البنية التكنولوجية المناسبة وبالتالي وجود الاقتصايات الخارجية.

توصل Krugman من خلال (دالة المنفعة للمنتوجات) الى تخصص دول الشمال في انتاج المنتوجات الجديدة وتخصص دول الجنوب في انتاج المنتوجات التقليدية ، ويعود سبب هذا التخصص حسب هذه الدالة الى معدل يشير الى الاجور في دول الشمال مقسوماً على الاجور في دول الجنوب ، فاذا كان هذا المعدل يساوي الواحد الصحيح فانه يمكن للطرفين سواء الدول المتقدمة ام المتخلفة انتاج السلع التقليدية على حد سواء ، اما اذا كان اكبر من الواحد الصحيح فالدول المتقدمة تتخصص في انتاج السلع الجديدة وتخصص الدول النامية في انتاج السلع التقليدية ، اما اذا كان اقل من الواحد الصحيح فان الطلب على السلع الجديدة يصبح متزايداً.

ويؤكد Krugman في نهاية تحليلة على ان الاجور النسبية اصبحت دالة في كل من قوة العمل النسبية وانتاج السلع الجديدة ، ومن ثم فان الاجر في البلدان المتقدمة يعتمد على الاهمية النسبية الخاصة بالمنتجات الجديدة التي تقوم الدول المتقدمة بانتاجها ، كما ان المزيد من الاختراعات يؤدي الى زيادة الاجر النسبي في الدول المتقدمة .

ويعطي هذا التحليل ديناميكية متطورة لنظرية المزايا النسبية والتي لا تكون متاحة مره واحدة للجميع وانما تتطور باستمرار ، فحسب Krugman الميزة النسبية لدول الشمال مرتبطة بقدراتهم على التجديد او الاختراع وتزول عن طريق نقل التكنولوجيا وظاهرة التقليد من قبل دول الجنوب (جميله ، 2013 – 2014 : 23 – 24).

✓ **طبيعة ميزان المدفوعات العراقي**

أولاً : مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي موجز تدرج فيه تفاصيل جميع العلاقات الاقتصادية بين المقيمين في الدوله – من افراد او شركات او جهات حكومية – وبين غير المقيمين فيها خلال مدة زمنية محدودة تكون غالباً سنة (Jamec C Ingram,1976:16.)، او عبارة عن سجل منظم مختصر لجميع العمليات التجارية الدولية التي تتم بين دولة ما وبين دول العالم الخارجي ، وتسجل هذه العمليات في السجل المذكور في الجانب الدائن او في الجانب المدين وذلك حسب طبيعة هذه العمليات (خليل ، 2005 : 773) ، كما يمكن القول إنه بيان احصائي مصنف بالمعاملات الاقتصادية كافة التي تتم بين المقيمين في الدولة (افراد ، شركات ، هيأت حكومية) والمقيمين في بقية الدول الاخرى ، الذي يشار اليهم للسهولة بالأجانب أو غير المقيمين وذلك خلال فترة معينة عادةً ما تكون سنة (شقيري واخرون ، 2015 : 188) .

وعلية يمكن القول إنه بيان احصائي او سجل منظم يوضح جميع المعاملات الاقتصادية (حقوق وديون) مع العالم الخارجي ، وذلك خلال مدة معينه عادة ما تكون سنة .

ثانياً : أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أهم المقاييس التي يمكن ان تحدد الوضع الاقتصادي من فائض او عجز مالي ، ونستعرض ادناه اهم خصائص ميزان المدفوعات التي توضح تلك الاهمية والتي يمكن اجمالها بالاتي (الاميري ،2017 : 48 -49).

1- يوفر ميزان المدفوعات قاعدة احصائية متكاملة عن المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات ، وايضاً يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد في توفير الوسائل النقدية لمواجهه تلك الالتزامات .
2- يظهر ميزان المدفوعات المشكلات الاساسية ومعطيات الاقتصاد الوطني سواء من وجهة النظر المحلية او الدولية .
3- يتم في ميزان المدفوعات وصف حاله العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الدولي .
4- يبين تحليل الميزان قدرة الدولة على مواجهه استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع ، او اذا كانت تعمل على تخفيض اصولها الاجنبية والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما إذا كان قادراً على استلام منح من الخارج .
5- يوضح كشف ميزان المدفوعات عند دراسته اذا كانت الدولة دائنة او مدينة .
6- يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية في الميزان قوة الاقتصاد الوطني وقابلية ودرجة تكييفه مع المتغيرات التي تحصل في الاقتصاد الدولي إذ يعكس حجم وهيكل الصادرات والمنتجات ، بما فيه العوامل المؤثرة فيه مثل حجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الاسعار والتكاليف ....الخ .
7- يؤثر الميزان في مستويات اسعار الصرف من خلال مدى توافر العملة خارج او داخل الاقتصاد ويعطي مؤشراً للسلطات الاقتصادية على مدى صلاحية السياسات الاقتصادية المتبعة .
8- يساعد الميزان السلطات العامة في تخطيط التجارة الدولية من الناحية السلعية والجغرافية للسياسات المالية والنقدية ، فتعد المعاملات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والاشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية .

9- يوفر الميزان فرصة لتقييم اثر انخفاض قيمة العملة ، ومن ثم بيان مدى اثرها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب انخفاض قيمة العملة ، وذلك من خلال النظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف ميزان المدفوعات .

ثالثاً : عناصر ميزان المدفوعات

يمكن اجمال عناصر ميزان المدفوعات بخمسة عناصر (محمود ، 2008 : 2 – 5).

1- الحساب الجاري : ويشتمل هذا الحساب على جميع المبادلات مع السلع والخدمات والذي يتألف من عنصرين .

أ- الميزان التجاري : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع وواردتها خلال الفترة محل الحساب ، وهو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

ب- ميزان الخدمات : تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية .

2- حساب التحويلات من طرف واحد : ويتعلق هذا الحساب بمبادلات تمت بين الدولة والخارج بدون مقابل أي انها عمليات غير تبادلية ، أي من جانب واحد وتشمل الهبات والمنح والهدايا والمساعدات .

3- حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية) : تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تشمل تغيراً في مراكز الدائنيه والمديونية للدولة ، لان معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الاموال التي تنتقل من بلد الى اخر ، والتي تنقسم الى نوعين .

أ- رؤوس الاموال طويلة الاجل : وهي التي تتجاوز السنة كالقروض طويلة الاجل ، والاستثمارات المباشرة ، والاوراق المالية (اسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من والى الخارج.

ب- رؤوس الاموال قصيرة الاجل : والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الاجنبية والاوراق المالية قصيرة الاجل والقروض قصيرة الاجل .

4- ميزان حركة الذهب والنقد الاجنبي : تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الاجنبية او الذهب ، والذي كان من وسائل الدفع الاكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية ، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب الى الخارج ، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج على وفق قيمة هذا الفائض .

5- فترة السهو والخطأ : تستعمل هذه الفقرة من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي جانب المدين مع الجانب الدائن) ، لان تسهيل العمليات يكون تبعاً لطريقة القيد المزدوج ، وتستخدم هذه الفقرة ايضاً في الحالات التالية .

أ- الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف اسعار صرف العملات.

ب- قد تؤدي ضرورات الامن القومي للبلد الى عدم الافصاح عن مشترياته العسكرية من اسلحة وعتاد لذلك تم ادراجها بفقرة السهو والخطأ .

✓ **تحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003 – 2018)**

العراق كغيرة من الدول النامية تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصادة ، إذ تعد المصدر الاساسي في حصوله على احتياجاته من السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ مشروعاته التنموية ، وكذلك تزويده بالسلع الاستهلاكية والكمالية والضرورية ، وبهذا تسهم التجارة الخارجية في موازنة العرض المحلي مع الطلب المحلي المتزايد على هذه السلع (احمد ، 1986 : 52).

أولاً : هيكل الصادرات العراقية

ان اتجاه تطور الصادرات من حيث الحجم والهيكل لإي بلد لا يمكن فصله عن اتجاه حجم وبنية الاقتصاد المحلي ، فالتطورات التي حصلت في حجم وبنية الصادرات العراقية ماهي الا نتيجة للتغيرات التي طرأت على بنية الاقتصاد العراقي.

جدول (1) صادرات العراق النفطية وغير النفطية للمدة (2003 – 2018) (مليون دينار)

السنوات	اجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	معدل النمو%	نسبة الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات غيرالنفطية %
2003	18412245.6	15968301.6	----	86.73	2443944	13.27
2004	25877930	25718100	61.06	99.38	159830	0.62
2005	34811480.6	34638138.6	34.68	99.50	173342	0.50
2006	44786629.8	44449219.8	28.32	99.25	337410	0.75
2007	49685450	49469590	11.29	99.57	215860	0.43
2008	76025237.3	75786637.3	53.20	99.69	238600	0.31
2009	46133568	45974448	39.34 -	99.66	159120	0.34
2010	60564582	60336432	31.24	99.62	228150	0.38
2011	93226185	92969955	54.09	99.73	256230	0.27

2012	109847228	109504424	17.78	99.69	342804	0.31
2013	104669371	104274097	4.78 -	99.62	395274	0.38
2014	99769309.2	99551905.2	4.53 -	99.78	217404	0.22
2015	51695385	51467976	48.30 -	99.56	227409	0.44
2016	48503329	48395991	5.97 -	99.78	107338	0.22
2017	75180282.6	67984462.0	40.48	90.43	7195820.6	9.57
2018	109726005.6	102100453.0	50.18	93.05	7625552.6	6.95

المصـــــدر : البنـــك المركـــزي العراقـــي ، النشـــرة الاحصـــائية الســـنوية ، للســـنوات (2003 – 2018)، بغـــداد.

وبعد ما اصبح النفط المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي العراقي ، بوصفه الممول الرئيس للموازنه وما لهذا القطاع من اهمية كبيرة انعكست بشكل واضح على صادرات العراق . من الجدول (1) الذي يبين حجم الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية ونسبتها الى مجمل الصادرات للمدة (2003– 2018)، نجد ان صادرات العراق قد ارتفعت من (184122456) مليون دينار عام(2003) الى (76025237.3) مليون دينار عام (2008) ثم انخفضت الى (46133568) مليون دينار عام 2009 ثم أخذ بالارتفاع بعد عام 2009 وصولاً الى(109726005.6) مليون دينار عام 2018 ، في حين ان الصادرات النفطية ارتفعت هي ايضاً لاعتماد العراق على النفط في صادراته من مجمل الصادرات بشكل كبير ، نجد ان الصادرات النفطية ارتفعت ايضاً من (15968301.6) مليون دينار عام (2003) الى(75786637.3) مليون دينار عام 2008 ثم انخفضت الى (45974448) مليون دينار عام 2009 ثم ارتفعت الى (102100453.0) مليون دينار عام 2018 ، ان المدة التي تلت عام 2003 تميزت قيمة الصادرات النفطية بالتذبذب ، ان الارتفاع والانخفاض في قيمة الصادرات النفطيه في هذه المدة يعود الى تقلبات اسعار النفط العالمية ، وكذلك الانفلات الامني الاعمال التخريبية التي تعرضت لها انابيب نقل النفط الامر الذي يحد من حجم الصادرات النفطية ، والذي ينعكس سلباً على حجم الصادرات والذي بدورة يؤدي الى انخفاض حجم الايرادات ، ويوضح الجدول (1) نسبة الصادرات النفطية الى مجمل الصادرات الكلية ، اذ كانت نسبة الصادرات النفطية 86.73% عام 2003 ثم لتصل الى 99.73% عام 2011 ثم الى 93.05 % عام 2018 .

ان متوسط مساهمه الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات للمدة 2003- 2018 ما مقداره 97.81% ، اما فيما يخص نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات فقد بلغت عام 2003 بما هو نسبته 13.27% ثم انخفضت دون الواحد الصحيح الموجب للمدة من (2004– 2016) ثم اخذت بالارتفاع بعد هذه للمدة لتصل الى ما نسبتة 9.57% ، 6.95% لعامي 2017 ، 2018 على التوالي ، وعلية فأن متوسط مساهمة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات للمدة 2003 – 2018 ما مقدارة 2.19% ، وهذا انعكس على مجمل الايرادات العامة والايرادات النفطية والايرادات غير النفطية كما موضح في الجدول (2).

جدول (2) الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2018) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات غير النفطية الى الايرادات العامة %	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة %
2003	15985527	15760396	225131	1.41	98.59
2004	32988850	32625108	363742	1.10	98.90
2005	40435740	39453950	981790	2.43	97.57
2006	49055544	46908043	2147501	4.38	95.62
2007	54964849	53163644	1801205	3.28	96.72
2008	80641040	77589442	3051598	3.78	96.22
2009	55243526	51752349	3491177	6.32	93.68
2010	70178223	66923337	3254886	4.64	95.36
2011	103989088	102452810	1536278	1.48	98.52
2012	119817223	117271044	2546179	2.13	97.87
2013	113840075	111107939	2732136	2.40	97.60

92.11	7.89	8314200	97072400	105386600	2014
78	22	14600409	51790118	66390527	2015
83.14	16.86	7805623	38489884	46295597	2016
84.14	15.86	12264026	65071929	77335955	2017
89.73	10.27	10950014	95619820	106569834	2018

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، للسنوات (2003- 2018) ، بغداد ، صفحات متفرقة .

حيث ان مساهمه الايرادات النفطية الى اجمالي الايرادات العامة للمدة 2003 – 2018 ما مقداره 93.36% ، في حين بلغت مساهمة الايرادات غير النفطية الى اجمالي الايرادات العامة للمدة نفسها 6.64% .

ثانياً : هيكل الاستيرادات العراقية

احتل قطاع التجارة الخارجية موقعاً مهماً في تحديد ابعاد ومسار خطة التنمية الاقتصادية الشامله ، إذ تسهم الصادرات في زيادة الدخل القومي ، اما الاستيرادات فهي تساهم بصورة غير مباشرة في رفع معدلات نمو الدخل القومي وذلك عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على السلع الاستثمارية ومستلزمات الانتاج اللازمة لعملية التنمية ، فعملية التنمية تؤدي الى زيادة الطلب الاستهلاكي بسبب زيادة الدخول وما يترتب على ذلك من زيادة في الاستهلاك ، وبما ان الجهاز الانتاجي يتصف بضعف مرونته وتخلفه وعدم استجابته استجابه كاملة للطلب المحلي ، فأن هذا الامر يؤدي الى اللجوء الى الاستيرادات لغرض سد حاجة السوق المحلي من السلع والخدمات التي تعذر على الاقتصاد العراقي إنتاجها .

ان هيكل الاستيرادات بفعل عملية التنمية العامة والتنمية الصناعية الخاصة تخضع لتغيرات مهمة تتزامن مع التغيرات التي تحصل في هيكل كل من الطلب والانتاج ، فكلما ارتفعت معدلات التنمية اتجهت الاهمية النسبية للاستيرادات من السلع الاستهلاكية باتجاة الانخفاض ، وبما ان الاقتصاد العراقي يعيش حالة من الانخفاض في معدلات النمو وانخفاض نسبة الانتاج الى ادنى مستوياته ومع انهيار كامل للبنى التحتية ، ادى ذلك الى تزايد الطلب على السلع الاستهلاكية سواء كان من قبل الحكومة او القطاع الخاص (البنك المركزي العراقي ، 2018 : 46-49) .

جدول (3) حجم الاستيرادات في الاقتصاد العراقي للمدة (2003 – 2018) (مليون دينار)

السنوات	الاستيرادات	معدل نمو الاستيرادات
2003	18833916	-------
2004	30952242	64.34
2005	34568508	11.68
2006	32286910	6.60 -
2007	27002831	16.37 -
2008	41775997	54.71
2009	48568455	16.26
2010	51380901	5.79
2011	55929393	8.85
2012	68800879	23.01
2013	69201400	0.58
2014	63102521	8.81 -
2015	46463669	26.37 -
2016	40792962	12.20 -
2017	57333501.0	40.55
2018	67227432.0	17.26

المصدر : البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (2003-2018) ، بغداد ، صفحات متفرقة .

يلاحظ من الجدول (3) ارتفاع الاستيرادات من (18833916) مليون دينار عام 2003 الى (51380901)

مليون دينار عام 2010 ثم ليصل الى (67227432.0) مليون دينار عام 2018 ، في حين بلغت اعلى قيمة للاستيرادات عام 2013 (69201400) مليون دينار.

ان اختلال الهيكل التجاري للاقتصاد العراقي واعتماده على المورد الوحيد وهو مورد النفط في توليد النفقات ، وزيادة اعتماد الاقتصاد العراقي على زيادة مستوى الاستيرادات لإشباع الطلب المحلي الداخلي ، ادى ذلك الظهور الى عجز حقيقي في الميزان التجاري للعراق عند استبعاد النفط عن صادرات العراق ، وتذبذب الميزان التجاري للعراق مع النفط بين الموجب والسالب خلال مدة الدراسة 2003 – 2018 كما هو موضح في الجدول (4).

جدول (4) الميزان التجاري في العراق للمدة (2003 – 2018) (مليون دينار)

السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	الاستيرادات	الميزان التجاري مع النفط	الميزان التجاري باستثناء النفط
2003	15968301.6	2443944	18833916	2865614.4 -	16389972 -
2004	25718100	159830	30952242	5234141.9	30792411.9 -
2005	34638138.6	173342	34568508	69630.6	34395166 -
2006	44449219.8	337410	32286910	12162310.2	31949499.6 -
2007	49469590	215860	27002831	22466759	26786971 -
2008	75786637.3	238600	41775997	34010640.5	41537396.8 -
2009	45974448	159120	48568455	2594007 -	48409335 -
2010	60336432	228150	51380901	45347269 -	51152751 -
2011	92969955	256230	55929393	37040562	55673163 -
2012	109504424	342804	68800879	407035446	68458075.4 -
2013	104274097	395274	69201400	35072696.6	68806126.4 -
2014	99551905.2	217404	63102521	36449384.4	62885116.8 -
2015	51467976	227409	46463669	5004307	46236260 -
2016	48395991	107338	40792962	7603029	40685624 -
2017	67984462.0	7195820.6	57333501.0	50535039 -	50137680.4 -
2018	102100453.0	7625552.6	67227432.0	34873021	59601879.4 -

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية ، للسنوات (3003- 2018) ،بغداد ، صفحات متفرقة .

تجدر الاشارة ان مشكلة الاقتصاد العراقي ليست بالاعتماد على المورد الوحيد وهو النفط فقط وانما في كيفية التصرف بأموال النفط ، فعند النظر الى سلوك الانفاق العام للسياسة الماليه في العراق بعد عام 2003نجد ان طريقة صرف الاموال لا تقل خطورة عن احادية جمعها من المورد الناضب، بل نجد هناك نمواً مطرداً في النفقات الاستهلاكية في اغلب سنوات الدراسه. اذ حقق معدل نمو سالباً في كثير من سنوات الدراسه إذ انخفض الانفاق الاستهلاكي من 52301181 مليون دينار عام 2008 الى 45941062 مليون دينار عام 2009 وذلك لانخفاض الانفاق العام من 67277196 مليون دينار عام 2008 الى 55589721 مليون دينار عام 2009 وبمعدل نمو سالب (12.16%) تأثراً بالازمة العالمية وانخفاض الايرادات النفطيه تبعاً لذلك ، وكذلك انخفض الانفاق العام للسنوات (2014، 2015 ، 2016) اذ حقق معدل نمو سالباً قدرة (25.55 %) (11.59 %) (35.49 %) على التوالي ، بسبب الظروف الامنية التي عصفت بالبلاد وانخفاض اسعار النفط وما ترتب عليه من انخفاض في الايرادات العامة للدولة خلال هذه السنوات ، اما بقية السنوات فقد اتصف الانفاق الاستهلاكي بنموه بمعدلات موجبه .

ان هيمنه النفقات الاستهلاكية على الميزانية العامة للدولة العراقية خلال المدة 2003 – 2018 كان على حساب تراجع وانخفاض النفقات الاستثمارية ، اذ تشكل نسبه النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة (20.31 %) ونسبه النفقات الاستهلاكية الى النفقات العامة (79.69 %) خلال مدة الدراسة 2003 – 2018 .

وبالرغم من ان التخصيصات الاستثمارية تحمل في كثير من سنوات الدراسة معدلات نمو موجبة الا انه لا يمكن الحكم عليه بأنه يصب باتجاه تقوية الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي وخصوصاً القطاع الصناعي والزراعي (الحربي ، 2008 : 147).

ثالثاً : تحليل ميزان المدفوعات العراقي

من اجل الوقوف على تطور التجارة الخارجية في العراق لا بد من تحليل ميزان المدفوعات وتطورة .

جدول (5) تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة 2003 – 2018 (مليون دولار)

السنوات	العجز / الفائض	معدل النمو السنوي %
2003	19007 -	136.3
2004	4212.0	321.6 -
2005	4122.0	2.1 -
2006	7360.8	78.6
2007	11757.3	59.7
2008	18000.8	53.1
2009	5000.8 -	127.8 -
2010	6286.3	225.7 -
2011	10393.7	65.3
2012	7986.8	23.6 -
2013	7860.9	1.6 -
2014	11871.2 -	251.0 -
2015	13473.6 -	213.5 -
2016	8344.1 -	38.1 -
2017	2701.2	132.4 -
2018	6595.8	144.2

المصدر: البنك المركزي العراقي . المديرية العامة للاحصاء والابحاث، بغداد، النشرات السنوية للمدة(2003 – 2018).

ان وضع ميزان المدفوعات العراقي بعد عام 2003 لم يشهد أي تحسن في الميزان إذ بلغ مقدار العجز 1900.7 مليون دولار وبمعدل نمو سالب مقداره 136.3 % ، فقد حقق الميزان التجاري فائضاً بمقدار 152.6 مليون دولار ، اذ كانت نسبة الصادرات النفطية من الميزان التجاري بمقدار 89 % ، اما حساب الدخل فقد سجل عجزاً مقداره 361.70 مليون دولار ، واما صافي حساب الخدمات فقد سجل عجزاً هو الاخر بمقدار 1339.40 مليون دولار ، في حين هناك فائض في صافي حساب التحويلات بدون مقابل فقد كان مقداره 989.0 مليون دولار .كما حقق صافي حساب رأس المال عجزاً مقداره 369.10 مليون دولار ، اما فقرة الخطأ والسهو فقد سجل قيمة سالبة بمقدار 593.50 مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2003 : 34 - 39).

حقق ميزان المدفوعات العراقي عام 2006 فائضاً بمقدار 7360.8 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب 78.5 % اذ سجل الحساب الجاري فائضاً مقداره 7095.6 مليون دولار فكان مقدار الفائض في الميزان التجاري 11821.9 مليون دولار ، إذ كانت نسبة النفط من صادرات الميزان 97.8 % من قيمة الصادرات الكليه ، اما حساب صافي الخدمات فقد سجل عجزاً بمقدار 5163.5 مليون دولار ، وكانت قيمة العجز في صافي حساب التحويلات بدون مقابل 458.6 مليون دولار ، كذلك عجز صافي الحساب الرأسمالي والمالي بمقدار 7100.0 مليون دولار ، في حين ظهر صافي الخطأ والسهو قيمة موجبة بمقدار 4.4 ملايين دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2006 : 44 -47) .

وتجدر الاشارة الى ان الفترة من 2004 – 2008 قد حقق ميزان المدفوعات فائضاً والسبب يعود في ذلك الى انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي (السوق العالمية) .

اما عام 2009 فقد شهد عجزاً في ميزان المدفوعات العراقي بسبب الازمة المالية العالمية إذ بلغ مقدار العجز 5000.8 مليون دولار ، وبمعدل نمو سنوي سالب 127.8 % عن عام 2008 سجل صافي الحساب الجاري عجزاً مقداره 919.7 مليون دولار ، في حين حقق الميزان التجاري فائضاً بمقدار 4145.6 مليون دولار ، إذ كانت نسبة الصادرات النفطية من الميزان التجاري 99% ، وسجل صافي حساب الخدمات عجزاً مقداره 6384.6 مليون دولار ، وهذا العجز جاء بسبب زيادة المدفوعات البالغة 8583.6 مليون دولار الى الخارج ولا سيما خدمات النقل التي شكلت 53% من اجمالي العجز وخدمات التأمين 19% والخدمات المالية بنسبة 9% من اجمالي العجز ، اما حساب صافي التحويلات بدون مقابل اذ سجل هو الاخر عجزاً مقداره 1998.4 مليون دولار جاء نتيجة استقطاع نسبة 5% من عوائد النفط الخام كمدفوعات لتعويضات حرب الخليج

الثانية من ايرادات النفط الخام ، اما الحساب المالي والراسمالي فقد سجل فائضاً بمقدار 6998.1 مليون دولار ، اما فقرة الخطأ والسهو سجلت قيمة سالبة بمقدار 6073.4 مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي، 2009: 42 - 44).

ميزان المدفوعات لعام 2012 حقق فائضاً قدرة 7986.8 مليون دولار مقابل فائض قدرة 10393.7 مليون دولار عام 2011 ، اي بمعدل نمو سالب 23.6% ، إذ حقق الحساب الجاري فائضاً بمقدار 31910.2مليون دولار وبنسبة 15.2% من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا بسبب ارتفاع نسبة الفائض في الميزان التجاري الى الناتج المحلي الاجمالي الى 22.1% إذ كان الفائض في الميزان التجاري 46373.0 مليون دولار وذلك لتزايد نمو الصادرات الكلية نتيجةً لزيادة عوائد تصدير النفط الخام خلال هذا العام والتي بلغت 93778.5 مليون دولار مقابل 79407.5 مليون دولار عام 2011، اما حساب صافي الخدمات فقد ارتفع العجز فيه ليصل الى 10017.3 مليون دولار ، في حين حقق حساب صافي الدخل فائضاً مقداره 615.2 مليون دولار والسبب في هذا الفائض هو الاستثمار في اذونات الخزائن الاجنبية ، وفوائد السندات المستحقة ، وفوائد العوائد الاجنبية ، والايرادات الاخرى للبنك المركزي ووزارة المالية والبنوك .

صافي حساب التحويلات بدون مقابل سجل هو الاخر عجزاً مقداره 5060.7 مليون دولار وهذا الارتفاع في العجز جاء بسبب التعويضات عن حرب الخليج الثانية وتسديد الحوالات للعمال المصريين ، وكذلك حقق الحساب الراسمالي والمالي فائضاً هو الاخر بمقدار 25076.4 مليون دولار ، في حين ظهرت فقرة الخطأ والسهو بإشارة سالبة إذ سجلت مبلغاً بمقدار 6833.8 مليون دولار (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2012 : 56- 60).

شهد الاقتصاد العراقي عام 2015 ركوداً اقتصادياً واضحاً تمثل بتراجع واضح لأوجه النشاط الاقتصادي ، واستقرار واضح للمستوى العام للاسعار ، واستقرار معدل التضخم العام الاساسي ليسجل 1.7% فيما سجل معدل التضخم العام ما نسبته 1.4% (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2015 : 12) .

شهد ميزان المدفوعات العراقي لعام 2015 عجزاً بمقدار (13473.6) مليون دولار مقارنه بعجز عام 2014 الذي بلغ – 11871.2 مليون دولار ، وزيادة هذا العجز جاء بسبب تراجع الفائض في صافي الحساب الجاري ، أي في الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية ، إذ سجل 4121.3 مليون دولار لعام 2015 بالمقارنة مع فائض عام 2014 والذي بلغ 24427.9 مليون دولار ، أي بانخفاض مقداره 20306.6 مليون دولار أي بمعدل نمو سنوي سالب (83.1 %) ، إذ سجل الميزان التجاري فائضاً بمقدار 10253.3 مليون دولار ، في حين شهد صافي حساب الخدمات عجزاً بمقدار 6359.8 مليون دولار والسبب يعود الى انخفاض اجمالي الاستيرادات الكلية ، الامر الذي ينعكس على قيمه الشحن والتأمين التي بلغت 5856.8 مليون دولار كون العراق من البلدان المتلقية لأغلب الخدمات ولا سيما خدمات النقل والتأمين المالية ، اما فيما يخص صافي الحساب المالي فقد شهد انخفاضاً مقداره (1844.5) مليون دولار ، كذلك شهدت التحويلات الرأسمالية في العجز بنسبة (-84.2 %) إذ بلغ (-1.5) مليون دولار عام 2015 مقابل (-9.5) مليون دولار عام 2014 ، أي بانخفاض مقداره 17309.7 مليون دولار ، وقد اظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبه ، مما يعني ان هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات ، او ان هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية ام للقطاع الخاص لم تغط بالكامل ، وربما تفسر ان هناك قيوداً دائنة قدرت اكثر من قيمتها (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2015 : 94 – 98) .

من الجدول (5) نرى ان ميزان المدفوعات العراقي لعام 2018 حقق فائضاً مقداره 6595.8 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي موجب قدرة 144.2 % وقد اسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض ، إذ حقق صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره 34369.5 مليون دولار خلال عام 2018 ، وان ارتفاع هذا الفائض جاء بسبب ما حققه الميزان التجاري من فائض والذي كان بقيمه 47484.2 مليون دولار وذلك بسبب زيادة الصادرات الكلية والتي بلغت 86359.9 مليون دولار مقابل الاستيرادات الكلية والتي بلغت 38875.7 مليون دولار ، اما العجز الذي اصاب صافي حساب الخدمات والذي كان بمقدار 12429.5 مليون دولار . كان بسبب زيادة المدفوعات التي كانت بمقدار 18000.3 مليون دولار والتي كانت اغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف الشحن والتأمين على الاستيرادات في حين المقبوضات تقدر بمبلغ 5570.8 مليون دولار ، وشهد ايضاً الحساب الرأسمالي عجزاً مقداره (5.8) ملايين دولار ويشمل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الاصول الثابتة فضلاً عن المنح الرأسمالية المقدمة الى العراق من قبل العالم الخارجي ، في حين ظهر صافي الحساب المالي بمبلغ مقداره 22302.5 مليون دولار ، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة ، كذلك حققت فقرة صافي الخطأ والسهو خلال عام 2018 مبلغاً قدره 12061.2 مليون دولار ، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني ان هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات ، او ان هناك معاملات تخص الاستيرادات سواء الحكومية او للقطاع الخاص لم تغط بالكامل لعدم توافرها من المصدر (تقرير البنك المركزي العراقي ، 2018 : 50 – 53) يتضح من ذلك أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من مشكلات بنيوية خطيرة تأتي في مقدمها أحاديه هذا الاقتصاد واعتماده على النفط كمصدر رئيس لتكوين الدخل المحلي وبقاؤه رهينه لتقلبات السوق النفطية ، وعليه لا بد من السعي بخطوات جادة من اجل تسريع عملية الاصلاح الاقتصادي واعطاء دور

كبير للقطاع الخاص في الانشطة غير النفطية (الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، والاستثمار) ، لغرض تحريك عملية النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل .

وعليه يمكن القول إنه لا يمكن تغير هيكل الاقتصاد العراقي والتخلص من الريعية التي تجعل الاقتصاد عرضة للازمات الخارجية ، الا بعد ان تأخذ الانشطة الاقتصادية الاخرى غير النفطية دورها المطلوب في عملية التنمية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب لاعتماده الكبير على الصادرات النفطية ، ولذلك يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية مزمنة بسبب التقلبات المستمرة للاسعار العالمية للنفط الخام بسبب اعتماد هذه الاسعار على عدة متغيرات.
2. ان صادرات النفط في العراق هي صادرات نفط خام وليست مشتقات نفطية بالرغم من ان الاخيرة لها مردود اقتصادي كبير مقارنة بالنفط الخام .
3. لا تزال صادرات العراق من السلع الاخرى الاولية او الصناعية عدا النفط تشكل نسبة ضئيلة ، ولو تم استبعاد النفط من الميزان التجاري يتبين لنا العجز الكبير في هذا الميزان ، إذ يستورد العراق اغلب احتياجاته من السلع سواء الزراعية ام الصناعية .
4. عجز وعدم قدرة القطاع السلعي الصناعي او الزراعي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي وضعف القطاع الخدمي ، أسهم باعتماد العراق على سد احتياجاته من الخارج عن طريق زيادة الاستيرادات ، مما انعكس ذلك على ميزان المدفوعات .
5. تدهور سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الذي يعد عائقاً امام الصادرات الذي يعد مشجعاً لزيادة الاستيرادات ، وهذا ادى الى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات .
6. بعد عام 2003 حقق ميزان المدفوعات فائضاً وان الاختلال ظل ملازماً له ، اذ جاء هذا الفائض من الاعتماد على صادرات النفط الخام ، أي فائض في الميزان التجاري وعجز في الحساب المالي والرأسمالي ، أي عدم توازن ميزان المدفوعات .
7. بعد عام 2003 أتجه ميزان المدفوعات نحو تحقيق فائض ليس بسبب زيادة الانتاج السلعي المحلي وانما بسبب رفع الحصار المفروض على العراق ورفع الحظر المفروض على تصدير النفط مما انعكس على فائض الميزان التجاري ومن ثم على ميزان المدفوعات .
8. تبعية الاقتصاد العراقي لمتغيرات الاقتصاد العالمي ،ثم انعكاس تلك التبعية على ميزان المدفوعات بالاتجاه السلبي .

التوصيات

1. بما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب أي انه يعتمد بصورة كبيرة على النفط ، وبما ان النفط هو سلعة ناضبة لذلك لا يمكن الاعتماد علية فقط ، ولهذا من الافضل العمل على تنويع النشاط الاقتصادي العراقي كأنشطة القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ، والعمل على زيادة الصادرات غير النفطية لتجنب الاثار السلبية المحتملة في حالة الاعتماد على هذا المورد الناضب .
2. العمل على زيادة انتاج المشتقات النفطية وتصديرها بدلاً من زيادة صادرات النفط الخام ، وهذا ما يدر أرباحاً اعلى بكثير من الارباح التي يمكن الحصول عليها من تصدير النفط الخام ، وهذا ما يعزز من قوة الاقتصاد للبلد ، وذلك لان عملية التكرير للنفط الخام تؤدي الى زيادة السلع المنتجة ومن ثم يؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي للبلد .
3. العمل على الاستغلال الامثل للموارد المتاحة للقضاء على احادية التصدير ، وذلك من خلال خلق بدائل لصادرات المحروقات ، وتوسيع قاعدة الصادرات ولا سيما في القطاع الصناعي والزراعي والخدمي والسياحي .
4. خفض الانفاق الحكومي من خلال ترشيد الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، وان يكون هذا الانفاق ضمن ما تحصل عليه من ايرادات لتجنب الاقتراض من الخارج او المصارف او الاصدار النقدي لسد العجز في الموازنة العامة .
5. الترابط والتفاعل الايجابي والسلبي بين السياستين المالية والنقدية ، وبما يخدم حركة وتطور الاقتصاد وبعيداً عن هيمنة السياسة المالية الا بما يسهم بدعم حركة الاقتصاد .
6. اتباع سياسه الحماية على المنتجات الوطنية وضع دخول الضائع التي لها بديل في السوق المحلية ، وفرض ضرائب جمركيه مرتفعة على السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الاخرى لتشجيع الانتاج الوطني ، وتقديم الدعم السعري لبعض السلع لغرض تصديرها ، لكي تكون قادرة على المنافسة في الاسواق العالمية لدعم الميزان التجاري (الذي يعتمد على الصادرات النفطية) .
7. اثرت الصدمة المركبة الممثلة بداعش وهبوط اسعار النفط العالمية تأثيراً سلبياً في الاقتصاد العراقي منذ عام 2014 ، إذ انكمش الاقتصاد غير النفطي انكماشاً كبيراً بسبب الحرب ضد داعش .

المصـــادر

الصوص ، نداء محمد .(2008). التجارة الخارجية . الطبعة الاولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان.

مطر ،موسى سعيد وآخرون .(2001). التجارة الخارجية. دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،.

عبد العزيز ، سفيان. (2013). دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات. بحوث اقتصادية عربية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة بشار ، العددان 61- 62.

بريهي ، فارس كريم ، كشيش ، ميس عبد الامير. (2017). الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994-2014) دراسة تحليلية . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، جامعة بغداد ، العدد ، 101 ، المجلة 23.

البياتي ، طاهر و الشمري ، خاله. (2009). مدخل الى علم الاقتصاد التحليل الجزئي والكلي . الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن .

نور ، هدى هاشم .(2017) . التجارة الخارجية للعراق مع بعض الدول المجاورة وتأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي للمدة 1990-2012 . رسالة ماجستير ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، غير منشورة.

علاوي ، كامل واخرون .(2018). مبادئ علم الاقتصاد . متاح على شبكة الانترنت ،

https://almerja.com/reading.php?idm=106239

داود ، حسام علي وآخرون. (2002). اقتصاديات التجارة الخارجية . الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان.

عبد العظيم ، حمدي .(2000). اقتصاديات التجارة الدولية . دار النهضة للطباعة والنشر ، عمان الاردن.

خضير ، نعيم احمد و عبد الله ، عبد الله محمد .(2018). أثر بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في التجارة الخارجية في العراق للمدة (2001-2016) . مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (3) ، العدد 43 .

الكليدار ، قصي فاسم و ناصر ، سعد عزيز .(2014) تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة 1950-2008 . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، العدد 41.

خليل ، سامي .(2005). الاقتصاد الدولي . دار النهضة العربية ، القاهرة.

شقيري ، موسى نوري وآخرون .(2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية . دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

الأميري ، امنة عبد الامير عبد الكري .(2017). الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرة في الحساب المالي لميزان المدفوعات العراقي (دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي). رسالة ماجستير مقدمة مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية في جامعة بغداد ، غير منشورة.

محمود ، عماد علي.(2008). مدى فعالية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية ، غير منشورة ، بغداد.

احمد ، فاتن فؤاد .(1986). تجارة العراق الخارجية مع اشارة لعلاقاته التجارية مع دول السوق الاوربية المشتركة للفترة 1970-1987 . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد ، غير منشورة ، بغداد.

جمهورية العراق. (2018). البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث . التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي.

الحربي ، مازن عبد الكريم جاسم. (2008). دور السياسة النقدية في معالجة الفجوة التضخمية في العراق للمدة 2003- 2016 . رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة ، غير منشورة ، البصرة.

البنك المركزي العراقي . (2003).المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (2006). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (2008). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (2012). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (2015). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

البنك المركزي العراقي . (2018). المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، بغداد.

Joseph,walsh. (2005). Economics, 4th edition columbia university.

kimberely Amadeo. (2010). export and their effect. On the economy the balance. www.the balance.

Merriam- Webster. (2004). Merriam-websters collegiate Dictionary. Merriam-webster .

M.chocholiades. (1978). International Monterey Theory and policy. ISE Mc. Grow-Hill, u.s.

Cambridge Dictionary. (2008). Cambridge advanced learners dictionary .

Jamec. (1976).C.Ingram,International Economic. Newyork University, 2ed.